

## إشكالية الماتة القى:

لم تتوان التشريعات الوضعية في محاربة جرائم الفساد، وذلك بتوقيع العقاب على مقترفها، لما تشكله من تهديد حقيقي لسلطة الدولة والقانون، باعتبار أن جرائم الفساد آفة تنخر الوظيفة العامة وأجهزة الدولة.

وقد شرعت الجزائر في إطار مكافحة الفساد منذ سنوات في مراجعة جميع النصوص القانونية لاسيما نصوص القانون التجاري وقانون الصفقات العمومية والقانون المتعلق بمخالفة التشريع الخاص بالصرف والقانون المتعلق بالنقد والقرض، تلتها عدة قوانين تتعلق بمختلف أشكال الاجرام على غرار قانون المتعلق بمكافحة تبيض الأموال ومكافحة التهريب، بالإضافة للتعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية، و تم استكمال هذه المنظومة التشريعية بتبني قانون جاء امتدادا لاتفاقات الامم المتحدة للوقاية من الفساد، ألا وهو القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته و الذي تم تعديله في 2019، حيث يتضمن القانون الجديد عدة إجراءات جديدة، من بينها إنشاء قطب وطني جزائي مالي ذي اختصاص وطني لدى مجلس قضاء الجزائر، يتولى البحث، التحري، المتابعة والتحقيق في الجرائم المالية شديدة التعقيد وكذا الجرائم المرتبطة بها والمتعلقة بالفساد والغش والتهرب الضريبيين وتمويل الجمعيات والجرائم المرتبطة بالصرف وبالمؤسسات المالية والبنكية، إلى جانب إنشاء وكالة وطنية لتسيير العائدات المحجوزة أو المجمدة أو المصادرة في إطار مكافحة الفساد.

من جانب آخر لم يدخر المشرع الجزائري جهدا في اتخاذ ما يلزم من أجل محاربة هذه الظاهرة الخطيرة وذلك بإنشاء أجهزة متخصصة. منها المرصد الوطني لمكافحة الفساد وكذا إنشاء ديوان مركزي لقمع مكافحة الفساد بأمر رئاسي رقم 05-10 الصادر في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 01-06 و المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. وكذلك الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والمستحدثة في التعديل الجديد التي ستكون من مهامها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية وتساهم في تطبيقها. -وأوضح مجلس الوزراء أن من بين أهم الأهداف المتوخاة من هذا التعديل، هو تعزيز أدوات الوقاية من الفساد لان محاربهه يتطلب إرادة سياسية، تترجمها استقلالية العدالة، وتوسيع الحريات وإشراك المجتمع المدني وتعزيز دوره في مكافحتها.

ولما باتت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية أثرت سلبا على اقتصاديات الكثير من الدول. فلماذا ظلت هذه الجريمة تزايد في واقعنا المعاصر رغم وجود ترسانة قانونية معتبرة لمواجهة هذه الظاهرة، هل الإصلاحات التشريعية المتخذة من قبل المشرع فعالة وناجعة هل التعديل الجديد من شأنه المساهمة في الوقاية من الفساد ومكافحته والحد منه؟

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



### جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

#### كلية الحقوق

## تنظم ملتقى وطني حول:

## ظاهرة و آليات مواجهة الفساد في الجزائر



يوم: 30 أفريل 2019

## رئيس اللجنة التنظيمية

د- ربيعي حسين

أ- زولي سهام

## نائب رئيس اللجنة التنظيمية

- د/ بن كرور ليلي

- أ. حركاتي جميل

## أعضاء اللجنة التنظيمية

- د /مراد الزهرة

- د/ بن تركي ليلي

- د/ بوزنون سعيدة

- د. بوكورو منال

- د/ برني كريمة

- د/ ليطوش دليلة

- أ. بن مريب حنان

- أ.بن الشيخ نبيلة

## طلبة الدكتوراه ل م د

- ط.د.جريدي زهرة

- ط.د.سريكت لبنى

- ط.د.بوعروج شعيب

- ط.بوحملة صلاح الدين

الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور جكون عبد الحميد

رئيس جامعة الإخوة منتوري

المشرف العام للملتقى: الأستاذ الدكتور طاشور عبد الحفيظ

عميد كلية الحقوق

رئيسة الملتقى:د/ كريمة محروق

د/ خوادجية سميحة حنان

رئيس اللجنة العلمية: د/مرمون موسى

## أعضاء اللجنة العلمية:

أ.مالكي محمد الأخضر .....جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د. موسى زهية..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د.بودرع بلقاسم..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د. كردون عزوز ..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د. عمارة فوزي..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د.بن حملة سامي.....جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

أ.د. زواش ربيعة..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

د.عياشي شعبان ..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

د. حوادق عصام..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

د. أمين البار ..... جامعة تبسة

د.بولمكاحل أحمد..... جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1

## أهداف الملتقى

إن الأهداف المرجوة من هذا الملتقى تتمثل في :

- الوقوف على الأسباب المؤدية إلى شيوع ظاهرة الفساد في كل مؤسسات وأجهزة الدولة.

- دراسة الأحكام الجديدة المدرجة في قانون مكافحة الفساد.

- حصر آليات الوقاية والمكافحة الكفيلة للحد من جرائم الفساد وخاصة المدرجة في التعديل الجديد

- التوصل لبعض الإحصائيات من مؤسسات رسمية في الدولة.

- تسليط الضوء على أهم الثغرات الموجودة في قانون الفساد.مثل

قانون الصفقات العمومية وقانون الولاية والبلدية وقانون الوظيفة العمومية.

-الخروج بتوصيات واقتراحات .

## محاور الملتقى:

المحور الأول: أسباب الفساد.

المحور الثاني:مجالات الفساد: في القطاع العام.والخاص.

المحور الثالث:آليات الوقاية من الفساد

المحور الرابع:آليات مكافحة الفساد: على المستوى الوطني و الدولي.

المحور الخامس: دراسة الأحكام الجديدة المدرجة في التعديل

الجديد لقانون الوقاية من الفساد و مكافحته.

## بطاقة المشاركة

الاسم و اللقب..... الرتبة.....

الوظيفة..... الجامعة الأصلية.....

الهاتف:.....

البريد الإلكتروني.....

عنوان المحور:.....

عنوان المداخلة:.....

الملخص:.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تسحب الاستمارة من الموقع: [fac.umc.edu.dz](http://fac.umc.edu.dz)

ترسل على البريد الإلكتروني:  
[droitcorru2019@gmail.com](mailto:droitcorru2019@gmail.com)

## شروط المشاركة و الأجال:

### شروط خاصة بالمداخلة

1-التقيد بأن المشاركة ضمن مواضيع محاور الملتقى..

2-أن تستوفي المشاركة شروط البحث العلمي

3-أن لا تكون المشاركة منشورة أو مقدمة للنشر، أو سبق التدخل بها في ملتقيات سابقة.

### الضوابط الشكلية

1-تحرر المداخلة باللغة العربية في حدود 15صفحة

2-استعمال نوع الخط "« traditional arabicحجم 14، مع ترك المسافة التالية2 5 سم من الأعلى ، الأسفل ، اليمين ، اليسار).

3-يكون ملخص المداخلة في حدود صفحة.

4-يجب مراعاة الضوابط المعروفة في التهميش و كتابة قائمة المراجع .

### شروط خاصة بالمشاركين

1- لا تقبل المداخلة المشتركة بأي حال من الأحوال.

2- الملتقى الوطني مخصص لدكاترة و الأساتذة الباحثين و طلبة الدكتوراه والجهات الرسمية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالملتقى .

3- لا تتكفل جهات الملتقى بمصاريف الإيواء والنقل .

### الأجال

1- آخر أجل لتلقي المداخلات كاملة مع الملخص هو: يوم: 8 مارس 2019

2-يتم الإعلان عن المداخلات المقبولة يوم: 8 أبريل 2019

تتم المشاركة بإرسال المداخلة كاملة مرفقة ببطاقة المشاركة المتوفرة في الموقع عبر البريد الإلكتروني:

الموقع: [fac.umc.edu.dz](http://fac.umc.edu.dz)

عنوان البريد الإلكتروني: [droitcorru2019@gmail.com](mailto:droitcorru2019@gmail.com)